



## اجراءات تحسين إنتاجية القطاع الفلاحي في الجزائر

دراسة تحليلية لدعم الري الفلاحي للفترة : 2000 – 2016

Measures to improve the productivity of the agricultural sector in Algeria

Analytical study to support agricultural irrigation for the period: 2000-2016

خامد مصطفى<sup>1</sup>، شربي محمد الامين<sup>2</sup>

1-جامعة قاصدي مرياح –ورقلة ، الجزائر، [khmousta@yahoo.com](mailto:khmousta@yahoo.com)، مخبر

التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية و المالية –جامعة قاصدي مرياح.

2-جامعة قاصدي مرياح –ورقلة، الجزائر، [cherbilamine@gmail.com](mailto:cherbilamine@gmail.com)، مخبر

التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية و المالية –جامعة قاصدي مرياح.

تاريخ الاستلام: 2020/03/01 تاريخ القبول: 2021/01/31

**ملخص:** تحاول هذه الدراسة معرفة مدى تأثير مختلف اشكال الدعم الإنتاجي والتقني على القطاع الزراعي في الجزائر وخاصة اهم اجراءات تنمية الري الفلاحي خلال فترة الاستثمارات العامة الممتدة من 2000 – 2016 ومن خلال الدراسة القياسية التحليلية التي حاولت معرفة مدى تأثير استهلاك الرأسمال الثابت والدعم المالي الفلاحي على الانتاج الزراعي فقد لاحظنا التأثير المحتشم لهما والذي لا يرقى الى الاهداف المرجوة، ومن هذا المنطلق من واجب الدولة بعد الاهتمام بمدخلات الإنتاج من رأسمال والأرض وعامل التكنولوجيا التوجه نحو الاهتمام بمدخل مهم وهو التنظيم فان التقدم التقني والمخصصات المالية يجب أن تكون مقرونة بإدارة تقنية فعالة لتحسين إنتاجية هذا القطاع

### الكلمات الدالة:

التطور التقني، تحسين الإنتاجية، تنمية الري الفلاحي.

### Abstract:

This study attempts to know the extent of the impact of various forms of productive and technical support on the agricultural sector in Algeria, especially the most important measures to develop agricultural irrigation during the public investment period extending from 2000-2016, And through the analytical standard study that tried to know the extent of the impact of consumption of fixed capital and agricultural financial support on agricultural production, we have noticed the modest effect of them, which does not rise to the desired goals, From this standpoint, it is the duty of the state, after paying attention to production inputs from capital, land, and the technology factor to pay attention to an important input, which is regulation, so technical progress and financial allocations must be coupled with effective technical management to improve the productivity of this sector

### Key words:

Technical development, productivity improvement, agricultural irrigation development.

### 1. - مقدمة

القطاع الزراعي يستطيع كقطاع إنتاجياً وبالتنسيق مع قطاعات أخرى المساهمة في الزيادة في معدلات النمو، تقليص الفقر وتحقيق الاستدامة البيئية وبالتالي المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية، ولهذا فقد كان ولا يزال الاهتمام بهذا القطاع سواء من جانب استغلال الموارد الإنتاجية وتسخير المعرفة الفنية والتقنية وزيادة الكفاءة الإنتاجية ودعم هذا القطاع بمجموعة من السياسات والأدوات التنموية أمراً ضرورياً وإيجابياً للوصول إلى الأهداف الاقتصادية التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها من نمو اقتصادي واستقرار اقتصادي ، زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية والوصول بذلك إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا سعت السلطات الوطنية ومع دخول الألفية الثالثة في مرحلة تنمية مجموعة من القطاعات كان أهمها القطاع الزراعي بمخصصات مالية معتبرة وبمجموعة من الإجراءات التقنية والإرشادية وكذا اقتناء معدات حديثة وتنمية الري الفلاحي بزيادة المساحات المسقية والمساحات المجهزة بمشاريع الري الكبير وباستعمال أساليب حديثة تساعد في ضمان الأمن المائي في العملية الإنتاجية إضافة إلى القيام باتفاقيات شراكة لدعم ونقل التكنولوجيا إلى هذا القطاع.

و من هذا المنطلق فإن الإشكالية الرئيسية الممكن صياغتها هي:

## إليأي مدى ساهمت مختلف أشكال الدعم الإنتاجي والتقني في القطاع الزراعي في تحسين إنتاجيته في ظل عوامل الإنتاج المتاحة ؟

وتنبثق من الإشكالية الرئيسية الإشكاليات الفرعية التالية:

- هل حققت أشكال الدعم الإنتاجي والتقني التي وجهت للقطاع الزراعي في الجزائر الأهداف المرجوة منها ؟

- هل ساهمت إجراءات تنمية الموارد المائية كأحد أهم العوامل الأساسية في العملية الإنتاجية في تحسين أداء القطاع الزراعي ؟

### الفرضيات:

• رغم المبالغ الضخمة التي خصصت لإنعاش الاقتصاد الوطني بعد فترة الركود التي عرفها قبل هذه المرحلة وما ناله القطاع الزراعي من مخصصات مهمة وزعت على مجموعة من البرامج لتحسين أدائه ونقل التقنيات الإنتاجية الحديثة إليه وتطويره إلا أن الاستجابة بقيت محتشمة سواء من حيث مساهمة الإنتاج الزراعي في الإنتاج الداخلي الخام ومنه على إجمالي الناتج المحلي أو من حيث مساهمته في تنويع مصادر الثروة.

• لم يختلف تأثير تنمية الموارد المائية في تحسين مستويات الإنتاج الزراعي رغم الإجراءات التي اتخذت في تحقيق الأمن المائي اللازم في العملية الإنتاجية.

### - أهداف الدراسة:

تتلخص أهداف الدراسة فيما يلي:

- تقديم لمحة عن القطاع الزراعي في ظل برامج الاستثمارات العمومية

(2001- 2016)

- إعطاء مفهوم للتقنية وتأثيره على التنمية؛

- دراسة الإمكانيات الزراعية الموجودة في الجزائر؛

- دراسة أهم الإجراءات الإنتاجية والتقنية المتخذة لتحسين الإنتاج

الزراعي؛

- دراسة مدى استجابة القطاع لهذه الإجراءات.

- حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: ستتناول الدراسة الفترة (2000 - 2016).

- الحدود المكانية: سيكون الاقتصاد الجزائري.

- منهج البحث:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي القياسي بتسليط الضوء على القطاع الزراعي في الجزائر من خلال مجموعة الإجراءات المتخذة في هذا القطاع مع دخول الألفية الثالثة إضافة إلى مجموعة من الأرقام والإحصائيات والقيام بتحليلها ودراستها وتفسيرها.

- الدراسات السابقة:

دراسة زهير عماري: أطروحة دكتوراه بعنوان " تحليل قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980 - 2009 "2014، تناولت الإشكالية طبيعة العلاقة التالفية بين الموارد الزراعية وما مدى تأثيرها على الناتج ومدى كفاءة استخدامها في الجزائر وقد تناولت الدراسة أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني والتطرق إلى أهم الإصلاحات التي مر بها هذا القطاع خلال مرحلة الدراسة، كما تناولت مقومات القطاع من إمكانيات طبيعية وبشرية ورأسمالية ( مكنة زراعية ومعظم مدخلات الإنتاج.. ) وهي عوامل كلها تؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء نسبي والمحافظة على أمنها الغذائي، فقد أظهرت الدراسة القياسية أن الناتج النباتي في الفلاحة الجزائرية يتسم بالكثافة العمالية أكثر من الكثافة للمكنة الزراعية ونفس الشيء بالنسبة للناتج الحيواني والذي يتسم بالكثافة العمالية أكثر من الكثافة للثروة الحيوانية، وخلصت الدراسة إلى تراجع مكانة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني في السنوات الأخيرة لفترة الدراسة من حيث المساهمة في الإنتاج الداخلي الخام رغم التحسن في معدلات نمو الناتج.

- دراسة العجال عدالة وآخرون مقالة بعنوان " مبادرات إصلاح القطاع

الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي "2018 تناولت الإشكالية أسباب تعثر السياسات الزراعية المختلفة ومدى مساهمة برامج الإصلاحات الفلاحية منذ بداية الألفية الثالثة في تطور القطاع الفلاحي؟.

تناولت هذه الدراسة أهم السياسات الزراعية التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى دخول الالفية الثالثة، اما الدراسة القياسية فقد توصلت إلى عدم تأثير اليد العاملة في نمو الإنتاج الفلاحي وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى نقص اليد العاملة المؤهلة وعدم استغلال الأراضي الخصبة مع قلة استخدام تقنيات الري الحديث، وخلصت الدراسة إلى أن تأثير القطاع الزراعي في معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المرجو وهذا بسبب الارتباط القوي للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، كما ان القطاع الفلاحي لازال رهين الظروف الطبيعية والمناخية السائدة في حين أن الإصلاحات الفلاحية المنجزة مارست أثرا ضعيفا في نمو الإنتاج الفلاحي.

## 2. - القطاع الزراعي في برنامج الاستثمارات العمومية (2000 - 2016):

مع دخول الالفية الثالثة سطرت السلطات مجموعة من الإجراءات الهامة تبلورت في مجموعة من البرامج الاستثمارية مست كل القطاعات الإنتاجية وهذا لتحسين أداء الاقتصاد الوطني وبدأت هذه الإجراءات مع حلول سنة 2001 فكان نصيب القطاع الزراعي في فترة دعم الإنعاش الاقتصادي من (2001 - 2004) غلاف مالي قدر 55.9 مليار دينار وزعت على سنوات هذه المرحلة وبنسبة 10.65% من إجمالي المبلغ المرصود، صاحبها مجموعة من الخطط التنموية أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDAR سنة 2002 الذي كان الغرض منه (مفتاح صالح وآخرون، 2013):

✓ توسيع المساحات الصالحة للزراعة عن طريق الاستصلاح؛

✓ ترقية القدرة التنافسية للفلاحة وإدماجها في الاقتصاد العالمي؛

✓ ترقية المنتجات ذات الميزة النسبية من اجل تصديرها.

أما في فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009) كان نصيب القطاع الزراعي في هذه الفترة 300 مليار دج، من اجل مواصلة دعم المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية عن طريق تحقيق مجموعة من الإجراءات أهمها (مفتاح صالح وآخرون، 2013):

✓ إنشاء وتطوير المستثمرات الفلاحية؛

✓ خلق تكامل بين المنتجين والصناعات الغذائية؛

✓ ترقية الصادرات الفلاحية.

وتم في هذه الفترة استصدار القانون 08 -16 المتضمن التوجيه الفلاحي والذي كان يهدف إلى ( قانون 16 -08، 2008):

✓ مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي؛

✓ ضمان تاطير هذا القطاع بما يسمح له من الزيادة في إنتاجيته وتنافسيته مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي؛

✓ وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا اقتصاديا و اجتماعيا؛

✓ مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

وفي فترة البرنامج الخماسي (2010 -2014) ارتفع نصيب القطاع الزراعي في هذه المرحلة إلى 1000 مليار دج من اجل مواصلة دعم الإنتاج المحلي للسلع الاستهلاكية خاصة وإدخال التكنولوجيا الحديثة لهذا القطاع إضافة إلى تطوير وتوسيع شبكة الري الزراعي، وكإجراءات تحفيزية في هذا القطاع قامت الدولة في سنة 2010 بتحمل أعباء قروض فلاحية كقروض "رفيق" بدون فوائد إضافة إلى تمويل مجموعة من الإجراءات الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح ما بين 20% إلى 30% بهدف اقتناء البذور والأسمدة وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الأشجار واقتناء الآلات الزراعية وتجهيزات لجمع المنتج وتحويله (جمع الحليب، معاصر الزيت) (مفتاح صالح وآخرون، 2013).

وأخيرا فقد تم وضع برنامج خماسي الممتد من (2015 -2019) مع دخول الجزائر في مرحلة اقتصادية صعبة نتيجة الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار النفط مع نهاية سنة 2014 سعت السلطات الوطنية إلى وضع مجموعة من الاستراتيجيات وحشد كل الوسائل الضرورية من اجل مواجهة أزمة انخفاض أسعار النفط جسدت في البرنامج الخماسي (2015 -2019) وكان من أهم أهداف هذا البرنامج في القطاع الزراعي خاصة هو ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة من خلال تكثيف الإنتاج في الشعب

الزراعية الغذائية التي من شأنها تقوية الأسس الإنتاجية للمحافظة على الأمن الغذائي، ومن أهم الإجراءات المتخذة في برنامج الحكومة لهذه لفترة هو تخصيص لهذا القطاع حوالي 300 مليار دينار جزائري أما أهم آليات تنفيذ هذا المخطط فيما يخص القطاع الزراعي فكانت كمايلي (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2015):

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1000000 هكتار من المساحات المسقية؛
- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة الحصادات ، الجرارات والعتاد المرافق له؛
- تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة 50000 طن سنويا؛

• زيادة إنتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الاشجار والكروم؛

- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين؛
- تطوير تربية المواشي وتحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها إضافة إلى توفير وسائل تربية المواشي والتجهيزات الخاصة بحلب الأبقار والتوليد.

### 3. - اثر التقدم التقني في تحسين الإنتاجية:

يمكن أن نميز بين نوعين من الوسائل لتحسين الإنتاجية وهما:



**لوسائل التقليدية لتحسين الإنتاجية:** هناك العديد من الوسائل التقليدية لتحسين الإنتاجية أهمها:

تقليل المدخلات بينما تبقى المخرجات ثابتة؛

زيادة المخرجات بينما تبقى المدخلات ثابتة؛

تخفيض المدخلات بمعدلات اكبر من تخفيض المخرجات؛

زيادة المدخلات بمعدلات اقل من زيادة المخرجات؛

زيادة المخرجات مع انخفاض المدخلات.



**لوسائل الحديثة لتحسين الإنتاجية:** لعل أهم الوسائل الحديثة لتحسين الإنتاجية إضافة إلى الوسائل التقليدية المذكورة والى تطوير عنصر العمل والاهتمام بجميع العوامل المؤثرة عليه هو عنصر التكنولوجيا.

والتكنولوجيا هي مجموعة الأساليب الفنية التي تطبق في العملية الإنتاجية وترجم المعرفة العلمية السائدة في هذا النوع من الإنتاج فالإنتاجية لا تعتمد على الأداء الإنساني فحسب وان كان مهم وأساسي بل تتعداه إلى العوامل الفنية، تلك العوامل التي تتعلق بالمعدات والأجهزة والآلات التي تستخدمها المنشأة وأسلوب العمل الذي تدير عليه .

فمن أسباب ضعف الإنتاجية في الدول النامية خاصة في القطاع الزراعي رغم توفر عناصر الإنتاج الزراعي فيها وجود فجوة تكنولوجية يرجع سببها إلى تخلف نظم التعليم، عدم الاهتمام الجاد للحكومات بالبحوث التقنية والفنية، تعثر معدلات النمو وارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة وحتى سوء إدارة هذه التكنولوجيا في حالة استيرادها، وعليه يمكن القول وباستنتاج عام إن عدم كفاءة الإنتاج في القطاع الزراعي وغيره هو غالبا ما يؤثر على معدلات النمو وتحسين مستويات الدخل خاصة في الدول النامية.

ويعتبر الاهتمام بتحسين الإنتاجية بشقيها الجزئي والكلي أهم مصادر النمو الاقتصادي فالارتقاء بالإنتاجية يمثل أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي، وهذا لكون العلاقة الإنتاجية هي عملية تقنية يتم فيها تحويل عوامل الإنتاج غالى منتجات سلعية أو خدمية انطلاقا من فعالية استخدام هذه المدخلات والتكنولوجيا المرتبطة بالعلاقة الإنتاجية ( المعهد الوطني للتخطيط بالكويت، 2007 ) ، ويمكن أن يعبر عن العلاقة الإنتاجية للمخرج  $y$  وفق دالة كوب -دوغلاس انطلاقا من المدخلات  $L$  (العمل) و  $K$  (رأس المال) بالعلاقة التالية:

$y = A L^{\alpha} K^{\beta}$  حيث  $\alpha$  و  $\beta$  تمثل الحصة القيمة للمدخلات والتي تمثل مرونة الناتج بالنسبة للعمل ورأس المال على التوالي و  $A$  معامل التغيير التكنولوجي، ومن خلال هذه العلاقة يمكن أن نلاحظ أن مصادر النمو الاقتصادي تتمثل في نمو مدخلات الإنتاج من عمل، رأسمال، طاقة وموارد أولية وفي معدل التغيير في الإنتاجية الكلية للعوامل نتيجة التغيير التقني أو التغيير في كفاءة استخدام المدخلات في العملية الإنتاجية ( المعهد الوطني للتخطيط بالكويت، 2007).



### 1.3 - مفهوم التقنية في الدول المتقدمة والنامية:

لاشك أن مفهوم التقنية يختلف باختلاف موقعها، فالتقنية بالنسبة للدول المتقدمة تعني مجموعة من الأحداث تبدأ ببناء أسس للتقنية ثم ابتكار التقنية ثم تكوين التقنية وبعدها تطبيق التقنية وأخيرا تسويق التقنية، أما بالنسبة للدول النامية فمدلول انتقال التقنية إليها يتمثل في شراء المقتنيات الحديثة من معدات ثقيلة وخفيفة لاستعمالها كمظهر من مظاهر مواكبة الحضارة، لهذا فليس غريبا أن لا تؤثر عملية نقل التقنية في مستوى التنمية في الدول النامية التي تتحول إلى جهات استهلاكية فحسب (معهد البحوث والاستشارات، 1426هـ).

### 2.3 - دور التقنية في التنمية:

تلعب التقنية دورا مهما في توفير سبل الراحة والرفع من المستوى المعيشي، كما أن تطوير التقنية في حد ذاته يلعب دورا فعالا في التنمية الاقتصادية فهذا التطور سواء كان جذريا أو شكليا يحد جزئيا أو كليا من حالة الركود في الأسواق المحلية والدولية، لذلك سعت الدول الإنتاجية إلى تقديم تقنيات مستحدثة تفتح المجال في السوق لمنتجات جديدة، كما لجأت شركاتها الإنتاجية إلى تطوير التقنية بسرعة هائلة لتصعيد الحركة الشرائية في السوق خشية الركود عند اكتفاء المستهلك بما لديه لهذا انشأت تقنية الحد من العمر الفعلي للمعدات بمختلف أنواعها لتتحمل استعمال طويل الأمد رغم القدرة على إنتاجها (معهد البحوث والاستشارات، 1426هـ).

لهذا كان ولا يزال الانشغال الأكبر في الدول النامية هو الحرص على الاستفادة من التقنية الحديثة لتحسين معدلات النمو من خلال نقل التقنية من الدول المتقدمة إليها ولا يكاد يعقد اتفاق أو معاهدة دون احتوائها على بند ينص على نقل التقنية إلى هذه الدول بل يكاد يكون شرط نقل التقنية شرط أساسيا لنفاذ العقد.

### 4 - الإجراءات التقنية وأثرها على الإنتاج الزراعي في الجزائر:

مما ينبغي الإشارة إليه أن الجزائر تمتلك مؤهلات في القطاع الزراعي تجعلها تحتل الصدارة العالمية في مجال الغذاء فيكفي معرفة انه يوجد 40 مليون هكتار أراضي ذات جودة عالية في العالم 80% من هذه الأراضي موجودة في الجزائر بمساحة 32 مليون هكتار والباقي موزعة بين دول العالم (فارس مسدون،

2019) ورغم ذلك تبقى مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي في فترة برامج الاستثمارات العامة الممتدة بين 2001 - 2016 محتشمة وبنسبة 12% باعتبار أن الجزائر لا تمتلك قطاعات إنتاجية كبيرة عدا قطاع المحروقات وبخلاف ذلك نجد أن دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك 3 مليون هكتار من الأراضي ذات الجودة العالية تدر 600 مليار دولار سنويا، أما إسبانيا تمتلك 1.6 مليون هكتار تدر 400 مليار دولار سنويا.

#### 1.4 - إرساء جهاز الدعم الاستشاري والابتكارات التقنية:

إن أساس هذا الإجراء تمحور حول أرضيات محلية تتضمن نموذج جديد من العلاقات ووسائل جديدة وأساليب التعميم وتثمين الكفاءات والمبادرات المحلية والابتكارات، لمختلف المتعاملين والمنتجات المبتكرة والتجارب الناجحة، خاصة التي تمس الشعب الإستراتيجية ( الحبوب، الحليب)، بحيث يتم إعداد مواضيع ضمن الأرضيات المحلية حسب المواضيع ذات الأولوية من المجال التقني والتسييري ففي المجال التقني فإن أهم المواضيع التي ركزت عليها السلطات الوطنية هي ( وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2019):

✓ ترقية أنظمة الإنتاج المكثفة؛

✓ الاستعمال العقلاني للمياه لاسيما في الري التكميلي؛

✓ تنمية التقنيات المقتصدة للمياه؛

✓ مكننة مختلف عمليات زراعة الخضر والبقوليات الغذائية؛

✓ نمط التخصيب؛

✓ التغيرات المناخية وتأثيرها على الفلاحة.

ولضمان نجاح هذه الأرضيات المحلية وضعت السلطات أدوات لها تمثلت

أساسا:

➤ في مجال الإعلام والاتصال تم إنشاء صفحات على الانترنت للإعلام والتوثيق المهني تخصص لمهني الفلاحة والتنمية الريفية بحيث توفر هذه الصفحات كافة أدوات المرافقة من معلومات حول سوق المدخلات وبطاقات تقنية للإرشاد وخصص الإرشاد على الفيديو والتنبيهات ودليل المؤسسات والأشخاص، كما يتم التنسيق بين مختلف مهنيي الفلاحة والتنمية الريفية من خلال مجموعة من الوسائل فبالنسبة للاستفسار والمناقشة يكون عن طريق رسائل

سريعة، أو قصيرة ومنتديات المناقشة، وبالنسبة للاتصال فيكون من خلال شبكات التواصل الاجتماعي؛

➤ في مجال تمويل نشاطات الدعم الاستشاري والتكوين فإنه يتم ضمان الموارد المالية لانجاز الأعمال المزمع تجسيدها من خلال الميزانيات الخاصة بالهيئات المعنية بالدعم الاستشاري والتكوين، قرارات التمويل من الصناديق (FNDR , FNDA) ومساهمات المتعاملين الاقتصاديين (الرعاية والإشهار)، التمويلات الناجمة عن المشاريع الوطنية (الصندوق الوطني للبحث) والمساهمات الدولية في إطار برامج ومشاريع التعاون والتمويل المشترك بمختلف أشكاله. وحتى تكون لهذه الإجراءات نوع من الفعالية تم وضع نظام من المتابعة على المستوى المحلي بوضع لجان للمتابعة من طرف الأراضية المحلية في الغرف والتي توجه بطريقة جماعية، أما على المستوى المركزي فيتم من خلال لجنة للمتابعة تتكون من الغرفة الوطنية والمهنية والمتعاملين الخواص.

#### 2.4. - أهم أشكال الدعم الإنتاجي والتقني الموجهة للقطاع الزراعي:

هناك مجموعة من أشكال الدعم الإنتاجي والتقني ووجهت للقطاع الزراعي من اجل الانتقال من الإنتاج التقليدي باستعمال الطرق التقليدية في الإنتاج إلى استعمال طرق حديثة تتماشى ومتطلبات تنمية هذا القطاع نستعرض فيما يلي أهمها (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2019):

##### أ - برنامج تطوير الزراعة البيولوجية:

وجه هذا الدعم للمستثمرين الذين يقومون بالفلاحة البيولوجية في طور التحول وفي طور الإنتاج واخذ هذا الدعم مجموعة من الأشكال فبالنسبة لتحضير التربة قدر الدعم بقيمة 2000 دج/هكتار فيما يخص الحرث العميق والحرث المتقاطع، وبالنسبة لسماذ العضوي قدر الدعم بقيمة 3000 دج/هكتار أما المواد المقاومة ضد الآفات المخربة فكانت القيمة 2000 دج/هكتار.

##### ب - برنامج دعم إنتاج البطاطا والبصل:

دعم بناء البيوت النفقية المقاومة للحشرات والمخصصة لغرس البطاطا بـ 30% وبسقف 200000 دج وكذا دعم تجهيز مخابر للمراقبة الذاتية لصحة شتلات البطاطا بنسبة 30% وبسقف 3500000 دج أما معدات توضيب شتلات البطاطا فكان الدعم 30% و بسقف 1500000 دج، وقد قدم دعم للتخزين

بالتبريد لشتلات البطاطا بقيمة 0.75 دج/كغ لكل شهر وفي فترة أقصاها 6 أشهر، ومن اجل دعم إنتاج بذور البطاطا فقد قدم دعم حسب أصناف الشتلات الخاصة بإنتاج بذور البطاطا فكان الدعم 30 دج/كغ لا نتاج الشتلات من نوع Pré-base ودعم 15 دج/كغ لشتلات Super- Elite و 12 دج/كغ لشتلات Elite و 6 دج/كغ لشتلات A و 5 دج/كغ لشتلات B، اما بالنسبة لتنظيم التخزين بالتبريد لمنتوج البطاطا فكان الدعم بقيمة 1.8 دج/كغ في الشهر للبطاطا الموضوعه في شبكات و 1.8 دج/كغ في الشهر للبطاطا غير الموضوعه، أما إنتاج البصل فقد كان هناك دعم موجه لتنظيم التخزين بالتبريد للبصل بقيمة 2 دج/كغ في كل شهر وفي صناديق.

#### ج - برنامج تطوير شعبة زراعة النخيل:

بالنسبة لاقتلاع الأشجار المسنة قدم دعم بنسبة 30% ويسقف 1200 دج/للنخلة، وبالنسبة لاقتلاع وإتلاف أشجار النخيل المصابة بالأمراض قدر الدعم بنسبة 30% ويسقف 1400 دج/ للنخلة، أما عن إبادة الأعشاب الضارة المحيطة بالنخيل قدر الدعم بنسبة 30% ويسقف 5000 دج للهكتار، وبالنسبة لعملية إنتاج التمور وحمايتها قدم دعم بنسبة 30% ويسقف 12000 دج للهكتار وبكثافة 120 نخلة للهكتار، كما تم في هذا البرنامج وباعتبار الجزائر تمتلك ميزة نسبية في إنتاج التمور تقديم دعم خاص بتشجيع عملية التصدير تمثل أساسا في دعم بنسبة 30% لاقتناء عتاد أو تجديد العتاد الخاص بتوضيب التمور الموجه لعملية التصدير ويسقف 4000000 دج، أما عن التصدير فكان الدعم بقيمة 5 دج /كغ بالنسبة للتمور على هيئة أكوام أما التمور الموضوعه في علب أوزانها 1 كغ او اقل فكان الدعم بقيمة 8 دج/كغ.

#### د - برنامج تطوير زراعة الزيتون:

يقدم دعم بنسبة 30% ويسقف 4000000 دج لاقتناء معدات متخصصة، إضافة إلى دعم بسقف 1000000 دج لاقتناء معدات التوضيب.

#### ه - برنامج تطوير زراعة الحمضيات:

بالنسبة لاقتلاع المغروسات الهرمة قدر الدعم 70 دج للشجرة الهرمة ويسقف 18000 دج، أما عن الغراسات الجديدة في المناطق الساحلية وشبه الساحلية فقدر بنسبة 60% ويسقف 25000 دج/ هكتار.

## و - برنامج إنتاج بذور الحبوب:

بالنسبة لمنشات تخزين البذور في المزرعة قدر الدعم بسقف 500000 دج ، أما عن منشآت التخزين فوصل الدعم إلى 2000000 دج كحد أقصى، وعن التخزين بالتبريد بالنسبة لمخزون الأمن للبذور قدر الدعم بنسبة 30% من التكلفة وسقف 3000000 دج.

## ي - برنامج دعم إنتاج الحليب:

قدم دعم لاقتناء العجول أو الأبقار الحلوب التي يساوي عمرها 36 شهر أو اقل بنسبة 25% وسقف 60000 دج كما قدم دعم لاقتناء تجهيزات التربية (تجهيز كامل لمسقاة أوتوماتيكية) بنسبة 30% وسقف 40000 دج، دعم بنسبة 30% وسقف 265000 دج لاقتناء خزانات التبريد بسعة 250 - 1000ل ودعم 30% وسقف 85000 دج لعربات الحلب وسقف 750000 دج لتجهيز قاعات الحلب، أما بالنسبة لمراكز التجميع الأولية للحليب قدم دعم 30% وسقف 160000 دج لخزانات التبريد ذات سعة 500ل أما مراكز التجميع الرئيسية فكان الدعم بنسبة 30% وسقف 315000 دج لاقتناء خزانات من 1000 - 2000ل ونفس النسبة وسقف 550000 دج لاقتناء خزانات من 2000 إلى 6000ل، وفيما يخص نقل الحليب فكان الدعم بـ 30% وسقف 270000 دج لاقتناء خزانات تبريد لنقله بسعة 500 - 1000ل وسقف 420000 دج لخزانات التبريد بسعة 1000 - 6000ل، دعم 30% وسقف 35500 دج لاقتناء معدات المراقبة، دعم 30% وسقف 500000 دج لتهيئة وترميم إسطبلات الأبقار الحلوب، دعم التلقيح الاصطناعي 1800دج/ للحقنة ، دعم اقتناء الحيوانات المعدة للتناسل العجلة بسن 3 أشهر 10000 دج ودعم بـ 50000 دج للعجلة الحامل 18 الى 24 شهر، دعم اقتناء صغير الثور بسن 8 أشهر بقيمة 30000 دج.

## ك - برنامج دعم الإنتاج الحيواني:

دعم 30% وسقف 160000 دج لاقتناء تجهيزات تربية الديك الرومي دعم 30% وسقف 500000 دج لتجهيزات تربية الأرانب، دعم 20% وسقف 1000000 دج لإنشاء وتهيئة أماكن تربية وذبح وتقطيع الدواجن، دعم 2.92 دج/كغ/ الشهر للتخزين بالتبريد للحوم الدجاج 3.51 دج/كغ/ شهر لتخزين الديك الرومي، أما تربية النحل فقدم دعم اقتناء معدات تربية النحل

بقيمة 50000 دج لوحدة مكونة من 10 خلايا مملوءة وفي حدود 3 وحدات، دعم اقتناء مواد وتجهيزات أخرى لتربية النحل بـ 30% وبسقف 3000 دج، دعم إنتاج واستخراج العسل يتراوح بين 20000 دج إلى 40000 دج، دعم إنتاج الخلايا بنسبة 30% وبسقف 150000 دج، دعم إنتاج الملكة (النحل) 300 دج/للملكة. وفيما يخص تربية الأغنام والماعز والإبل فكان دعم نقل المياه لشرب الماشية من خلال اقتناء صهاريج 3000 ل بـ 25000 دج/ للوحدة ودعم التلقيح الاصطناعي للأغنام والماعز 850 دج/ للحقنة وكذا إنشاء وحدات لتحويل حليب الماعز والنعاج لجبن بنسبة 30% وبسقف 500000 دج، أما الإبل قدم دعم لتربية الإبل من خلال متابعة صغير الإبل وأنثى الإبل من 3 أشهر ولمدة لا تتجاوز 12 شهر كحد أقصى بـ 20000 دج/ للرأس بشرط أن يكون المربي حاصل على بطاقة مستغل فلاحي كما قدم دعم لإنشاء مزارع تسمين الجمال وتجهيزها بالوسائل الخاصة لذلك بـ 1000000 دج.

#### 3.4. - أهم أشكال تنمية الري الفلاحي:

يكتسي الري الفلاحي أهمية قصوى باعتباره المحرك الجوهرى في تحريك عجلة التنمية في قطاع الفلاحة، وسنحاول أن نسرد أهم الإجراءات المادية والتقنية المتخذة منذ مطلع الألفية الثالثة، فقد قدم دعم بقيمة 30% في إطار القرض بالإيجار لتجهيزات الري بالرش، كما قدم دعم بنفس النسبة وفي نفس الإطار بالنسبة لتجهيزات الري الموضعي لمساحة لا تتجاوز 10 هكتارات، كما تم في هذا البرنامج إعادة الاعتبار للفقرات (زراعة الواحات) من خلال صيانة الآبار وتهيئة الشبكات (الأروقة) وصيانتها بالمناطق الجنوبية مع إقامة أنظمة للسقي مقتصد للمياه، أما عن انجاز الآبار بانوعها فقد تراوحت قيم الدعم ما بين 2000 دج/متر طولي و 20000/متر طولي.

كما تم تطوير المساحات المروية من 350000 هكتار في عام 1999 (4% من الأراضي الصالحة للفلاحة) إلى 11260000 هكتار سنة 2015 (15% من الأراضي الصالحة للفلاحة)، هذه النتائج جعلت من الزراعة الطريقة الأكثر ملائمة لتحقيق استقرار السكان والحد من الهجرة الريفية، التي لا يمكن أن تكون إلا بتحسين الحشد والاستخدام الرشيد للموارد المائية كما تم الوصول في سنة 2015 إلى (وزارة الموارد المائية والبيئة، 2015):

- 000230 هكتار مجهزة تتمثل في 30 محيط كبير للري (GPI) مقابل 156,000 هكتار في عام 1999 أي تطور 45%.
- 560 حاجز مائي مقابل 304 منشأ في عام 1999 أي تطور 84%.
- 620 هكتار مجهزة بأنظمة لتوفير المياه (49% المساحة المروية الحالية) مقابل 72,000 هكتار في عام 2000 (20% في عام 2000).
- 74,000 منقّب مستغل في الزراعة مقابل 20,000 في عام 2000 أي تطور 250%.
- 140,000 بئر مستغل في الزراعة مقابل 100,000 في عام 2000 أي تطور 40%.

ومن اجل الاستمرارية والاستدامة وفي سياق المناخ القاحل الذي يتسم به بلدنا، عمل قطاع الموارد فيما يتعلق بالقطاع الزراعي على مايلي: (وزارة الموارد المائية والبيئة، 2015)

✓ تغيير نظام الري الكلاسيكي (يؤدي إلى إهدار موارد المياه، وخسارة الاستثمار والتنظيم الصعب) لمياه حديثة نظام الادخار التي ستحقق فائض في المياه؛

✓ تنظيم نشاط الزراعة المروية بما في ذلك الري الصغير والمتوسط عن طريق تعزيز الطرق الجماعية؛

✓ تحقيق الحد الأقصى لاستغلال المرافق القائمة: محيطات الري الكبيرة، السدود الصغيرة وكذا الحواجز التلية.

✓ إعادة الاعتبار وتعميم استخدام المياه غير التقليدية (المياه النقية المصنّات).

كما انه وإضافة إلى ما سبق كان من أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطات الوطنية هو الترويج و متابعة المتعاملين الاقتصاديين الراغبين في الاستثمار في مجال الاستغلال الفلاحي لإنتاج البواكير عبر استخدام المياه الحرارية الجوفية وانجاز موقع نموذجي للمشروع وتسمح هذه التقنية بتوفير ظروف بيئية سائحة لإنتاج البواكير وفحوى المشروع هو تصميم، انجاز و استغلال مركب فلاحي صناعي لإنتاج البواكير عبر استخدام المياه الحرارية الجوفية بسهل واد ريغ وقد تم منح المشروع لشركة اسبانية لانجاز هذا المركب الأول من نوعه في الجزائر سنة 2014 الذي يستخدم المياه الحرارية الجوفية

المنبعثة من الآبار الألبية لإنتاج البواكير ذات المردود العالي والقيمة الإضافية العالية التقنية وقيمة طاوقية شبه منعدمة تسمح بالحصول على عوامل بيئية مثالية لإنتاج البواكير ولعل أهم آثار هذا المشروع هو التسيير العقلاني في استهلاك الماء باستخدام تقنيات سقي ممرضة، استغلال الطاقة الطبيعية ( المياه الحرارية الجوفية) وتكثيف الإنتاج ما يساهم في خفض العجز في السوق المحلي (الديوان الوطني للسقي وصرف المياه، 2020).

كما أن جهود تنمية الري الفلاحي تواصلت ضمن الخطة الخماسية 2015- 2019 من أجل الوصول إلى مساحة مروية 2.136.000 هكتار سنة (2019)، أي بزيادة قدرها "1 مليون هكتار" تمثل أكثر من 25% من المساحات الصالحة للفلاحة والقيام بالبرامج التالية (وزارة الموارد المائية والبيئة، 2015):

• إنجاز 26 سد بقدرة استيعاب إجمالية تصل 985 مليون متر مكعب إضافة إلى نزع الطمي والأوحال من 10 سدود لرفع قدراتها إلى 45 مليون متر مكعب؛

• حفر وتجهيز 680 بئر عميقة بطول خطي مقداره 180 ألف متر خطي بقدرة تعبئة تصل إلى 172 مليون متر مكعب سنويا؛

• إعادة تأهيل وعصرنة وتوسيع أنظمة السقي والري في المساحات المسقية الكبرى GPI والمساحات المسقية المتوسطة والصغيرة PMH؛

• تكوين موارد بشرية مؤهلة في هذا المجال عن طريق إنشاء مدارس ومعاهد خاصة بالمياه كالمعهد الوطني للمهن ذات الصلة بالمياه وكلية إدارة الموارد المائية بوهان حيث تم تجهيز المقر بمنصة تعليمية ذات معيار دولي من أجل توفير محتوى تعليمي يضمن الوصول إلى مستويات عالية في تقنيات إدارة المياه، كما ينظم قطاع الموارد المائية دورات تكوينية تقنية وموضوعية لاسيما المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وإدارة الخدمات العمومية للمياه وكذا الابتكارات التكنولوجية المتعلقة بالمياه.

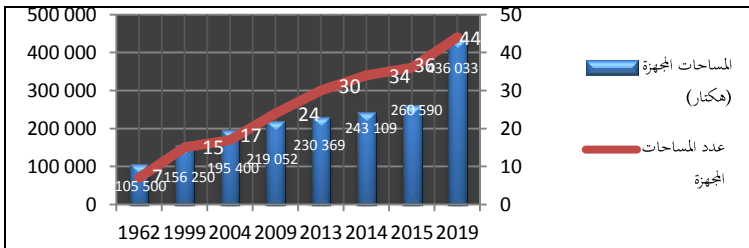


ويبين الجدول التالي تطور المساحات المسقية منذ الاستقلال الى 2015  
جدول رقم 01: تطور المساحات المجهزة للفترة: 1962- 2015

السنة	1962	1999	2004	2009	2013	2014	2015	2019*
عدد المساحات المجهزة	07	15	17	24	30	34	36	44
المساحات المجهزة (هكتار)	105500	156250	195400	219052	230369	243109	260590	436033

Source : <http://www.mree.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar>

شكل رقم 01: تطور المساحات المجهزة للفترة: 1962- 2015



اعتمادا على معطيات الجدول السابق

هناك تطور في المساحات المجهزة في مشاريع الري الكبير، كما نلاحظ أن وتيرة هذا التطور زاد بشكل ملحوظ بعد سنة 1999 نتيجة دخول البلاد في مشاريع الاستثمارات العمومية والتي مست كل القطاعات والبنى التحتية مع بداية الالفية الثالثة، كما نلاحظ أن السلطات وفي إطار البرنامج الخماسي

\* هذه الإحصائية تعبر عن توقع السلطات في أفق 2019

2015- 2019 سطرت برنامج يتماشى وحشد الموارد المائية من خلال تطوير البرامج التي تعتمد على زيادة المحيطات المسقية وهو شرط لازم وضروري لتكثيف الإنتاج الزراعي و لتحسين الأمن الغذائي للبلد مما يتيح إحراز تقدم كبير لا سيما على مستوى بعض القنوات (البستنة، وزيت الزيتون، والحبوب...) وهو ما نجده من خلال توقعات السلطات ببلوغ 033436 هكتار من المساحات المجهزة في أفق 2019 أي بزيادة 40% من المساحات المجهزة لمشاريع الري الكبير عن سنة 2015.

5. -دراسة تأثير استهلاك الأسمال الثابت والدعم الفلاحي على الانتاج الزراعي الخام للفترة (2001- 2016) :

نقوم بدراسة هذا التأثير من خلال مجموعة من الأرقام الموضحة في الجدول التالي وقد قمنا بالدراسة ابتداء من سنة 2001 وهي السنة التي بدا فيها الدخول في استثمارات عمومية ضخمة عبر مجموعة من البرامج السابقة الذكر:

**جدول رقم 02: تطور استهلاك الأسمال الثابت والدعم الفلاحي و الانتاج الزراعي الخام للفترة (2001- 2016) :**

الوحدة: مليون دج

السنة	الإنتاج الزراعي الخام (pb)	استهلاك الأسمال الثابت (cff)	الدعم المالي الفلاحي (s)
2001	505135,70	452	44676,60
2002	510637,30	389	48073,10
2003	630893,70	423	49642,10
2004	710494,40	401	55894,10
2005	715461,90	456	56241,10
2006	793556,80	453	63750,00
2007	885091,20	609	75370,40
2008	902126,70	798	137242,70
2009	1157175,90	698	136010,40
2010	1269838,70	2505	230000,00
2011	1478482,30	1679	230000,00
2012	1775127,30	2146	230000,00
2013	2021415,80	4307	230000,00
2014	2191907,30	4340	230000,00
2015	2398163,10	5237	60000,00
2016	2625494,40	6342	60000,00

**Source :** Ons, Rétrospective des comptes économiques 1963-2014, n° :197/2016, janvier 2016, pp : 30-79.

- Ons, Les comptes économiques 2015-2018, n° :861, pp : 8-15.

المصدر: مجدولين دهينة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غ منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص: 234- 238.

من خلال إجراء الدراسة القياسية عن طريق نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتأثير كل من استهلاك الرأسمال الثابت (cff) و الدعم الفلاحي (s) كمتغيرات مستقلة على تطور الإنتاج الزراعي الخام (pb) كمتغير تابع وباستخدام برنامج Eviews6 كانت مخرجات البرنامج كالتالي:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
	486408	85768.3	5.67118	
C	.5	7	8	0.0001
	321.75	24.0738	13.3651	
CFE	.01	7	2	0.0000
	1.4139	0.59940	2.35886	
SUB	.10	3	4	0.0346
R-squared	0.9453			12856
Adjusted R-squared	.41	Meandependent var		88.
S.E. of regression	0.9369	S.D. dependent var		70867
Sumsquaredresid	.32	Akaike info criterion		0.7
Log likelihood	177970	Schwarz criterion		27.183
F-statistic	.6	Hannan-Quinn criter.		99
Prob(F-statistic)	4.12E+1	Durbin-Watson stat		27.328
	1			85
	-			27.191
	214.4719			40
	112.41			2.4315
	.96			60
	0.0000			
	00			

يتم معرفة جودة التوفيق في النموذج من خلال معامل التحديد  $R^2$  و  $\bar{R}^2$  فنلاحظ ان  $R^2 = 0.94$  كما ان  $\bar{R}^2 = 0.93$  ما يعني ان 94% إلى 93% من التغيرات الحاصلة في pb المتغير التابع مفسرة بواسطة المتغير المستقل cff و الدعم الفلاحي S وهي نسبة كبيرة وتحقق جودة النموذج، أما اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم يكون من خلال اختبار ستيفودنت أو من خلال الاحتمالية

الإحصائية للمعلومات فمن خلال الجدول نلاحظ أن احتمالية (Prob) المتغير المستقل ( $cff= 0.0000$ ) و ( $s= 0.0346$ ) والجزء الثابت ( $c= 0.0001$ )، كانت كلها اقل من مستوى المعنوي 0.05 وهو ما يعني ان جميع المعلومات لها معنوية إحصائية، كما ان الجزء ثابت موجب وهو بذلك مقبول من الناحية الاقتصادية، ومن خلال الجدول نجد أيضا أن احتمالية فيشر  $F$  هي 0.0000 أي اقل من 0.05 أي أن معالم النموذج ليس جميعها يساوي الصفر كما أن  $R^2$  تختلف تماما عن الصفر، وهذا يعني ان للنموذج معنوية إحصائية عند درجة حرية 2 و 14، وللكشف عن المشاكل القياسية وتقديرها كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم 03: نتائج اختبارات المشاكل القياسية

الاختبارات	النتائج	التفسير
Jarque-Berra	$0 < 0.24$ $5.99$	توزيع البواقي يتبع التوزيع طبيعي.
Breusch-Godfrey	$2 < 5.99$ $.38$	عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء
White	$6 < 9.488$ $.72$	وجود ثبات في تباين الأخطاء
ARCH-LM	$0 < 3.841$ $.9$	وجود ثبات التباين الشرطي للأخطاء

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 02 ومخرجات Eviw6 النتائج السابقة تظهر ان النموذج لا يعاني من مشاكل قياسية فالبواقي تتبع التوزيع الطبيعي بدرجة حرية 2 ومستوى معنوية 5%، كما اختبار Breusch-Godfrey اثبت أن قيمة LM المحسوبة كانت اقل من الجدولة لتوزيع كاي مربع أي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء بدرجة حرية 2 ومستوى معنوية 5%، أما اختبار White اثبت أن قيمة LM المحسوبة كانت اقل من الجدولة لتوزيع كاي مربع عند مستوى معنوية 0.05 درجة الحرية 4 أي وجود ثبات في تباين الأخطاء وأخيرا اظهر اختبار ARCH-LM اثبت أن قيمة LM المحسوبة كانت اقل من الجدولة لتوزيع كاي مربع عند مستوى معنوية 0.05 درجة الحرية 1، بما أن النموذج مقبول من الناحية القياسية والاقتصادية فقد سمحت

هذه الدراسة باستخراج معادلة الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى وفق العلاقة التالية:

$$PB = 486408.547078 + 321.75005023 * CFF + 1.41391007683 * SUB$$

هذه المعادلة تبرز التأثير المحتشم لكل من استهلاك الرأسمال الثابت الذي يشمل كل من الآلات والأدوات والمستلزمات الثابتة الأخرى الضرورية في العملية الإنتاجية فزيادة هذا الأخير بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي الخام ب : 321.75 أما الدعم المالي الفلاحي فنلاحظ أن زيادته بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي الخام ب: 1.41.

## 6. - خاتمة:

رغم الإجراءات المتخذة من قبل السلطات مع دخول الألفية الثالثة وما صاحبها من بحبوحة مالية كبيرة فان تطور إنتاج القطاع الزراعي كان وما يزال ضعيفا وهذا إن دل على شئ فهو يدل على أن القطاع الزراعي في حاجة إضافة إلى الدعم المادي المقدم ومختلف التحفيزات التقنية إلى إدارة سليمة وفعالة تتكون من أخصائيين ذوي كفاءة إدارية وتقنية عالية، فتطور المساحات المجهزة للري والمساحات المسقية، وتطور الدعم المالي الملحوظ خلال فترة الدراسة إضافة إلى استهلاك الرأسمال الثابت من الآلات مواد ومستلزمات الإنتاج الثابتة الأخرى كإنشاء السدود واستصلاح الأراضي لم تؤثر بشكل فعال على تنمية الإنتاج الزراعي وبقي هذا التأثير بعيدا عن الأهداف المنشودة في تحسين أداء هذا القطاع وتطويره وهذا يدل على أن السياسة الجزائية تجاه القطاع الزراعي هي سياسة دعم رأسمالي أكثر منه دعم على كيفية تحسين بيئة العمل الزراعي وأساليب استخدام التقنية وتطويرها.

## 1.6 - التوصيات:

إن سياسة التنمية الزراعية تركز على التدعيم الدائم للأمن الغذائي واتخاذ الفلاحة كمحرك للتنمية والتنوع الاقتصادي من خلال تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية الإستراتيجية وحتى يتسنى الوصول إلى الأهداف المرجوة من هذه التنمية ينبغي الاهتمام بمجموعة من المحاور الأساسية أهمها:

- تحسين الحياة المعيشية للمزارعين؛
- تشجيع وزيادة مشاريع المستثمرات الفلاحية النموذجية؛
- الاستخدام المستمر للتكنولوجيا في القطاع الفلاحي؛
- تطوير الأنظمة المقتصدة للمياه التي تساعد على الاستغلال الأمثل للمثروة المائية؛
- تقديم تحفيزات لتوجه الباحثين والطلبة نحو المعاهد الخاصة بإدارة المياه للتكوين؛
- الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية في الجزائر بزيادة وإدارة المناطق المسقية في الجنوب الكبير.

## المراجع

### الملتقيات والمجلات:

1. صالحى نجية وآخرون، آثار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة (2001 - 2014)، جامعة سطيف، أيام: 11 - 12 مارس 2013.
2. غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية دعم الاستثمار في ظل الانضمام إلى OMC، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2001 - 2012.
3. مفتاح صالحى وآخرون، دور البرامج الوطنية لتطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية (2001 - 2014) في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أبحاث المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي للفترة (2001 - 2014)، جامعة سطيف، أيام: 11 - 12 مارس 2013، صص: 12 - 30.
- 4 - مجولين دهيبة، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، صص: 234 - 238.
5. المعهد الوطني للتخطيط بالكويت، الإنتاجية وقياسها، الكويت الطبعة 6، العدد 61، مارس 2007، صص: 1 - 10.
6. معهد البحوث والاستشارات، تطوير التقنية ودورها في تحقيق التنمية الوطنية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الطبعة 7، 1426هـ، صص، 1 - 22.

### تقارير وقوانين:

7. قانون 08 - 16 المؤرخ في اول شعبان 1429 الموافق 3 اوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46 بتاريخ 2008/8/10، ص: 5.
8. وزارة الموارد المائية والبيئة، تقرير سبتمبر 2015، صص: 1 - 9.
9. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقرير سبتمبر 2015، صص: 1 - 8.
10. تقارير إخبارية، موقع قناة النهار الجزائرية، تاريخ الاطلاع: 2019/01/08.

### التقارير بالأجنبية :

- 11- Ons, Rétrospective des comptes économiques 1963-2014, n° :197/2016, janvier 2016, pp : 30-79.
- 12- Ons, Les comptes économiques 2015-2018, n° :861, pp : 8-15.

### المواقع الالكترونية:

13. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، <http://madrp.gov.dz/>
14. وزارة الموارد المائية، <http://www.mree.gov.dz/eau/irrigation/?lang=ar>